

المهاجرون و قاعدة «LIFO»: دروس مستسفاة من الأزمة المالية 2008

Migrants and the "LIFO" Rule: Learned Lessons from the Financial Crisis 2008

د. مغتات صابرينة

sabrinemortet@gmail.com

المركز الجامعي غليزان

تاريخ قبول النشر: 2019/06/09

تاريخ الاستلام: 2018/02/27

المخلص:

أثرت الأزمة المالية سنة 2008 مباشرة على اسواق العمل في الدول المتطورة إما عن طريق تسريح العمال أو تراجع اجورهم. هذا التغيير المفاجئ والقوي كان له اثر حتمي على تدفقات الهجرة الدولية وخاصة المهاجرين العاملين في اسواق عمل الدول المتضررة. خلف ذلك ترجعا في تدفقات المهاجرين الشرعيين وتزايدا مستمرا في الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تنامي التوترات الاجتماعية بين المهاجرين والعمال الاصليين الامر الذي أدى بأغلب الدول الجاذبة للهجرة إلى إعادة النظري سياساتها مركزة على سياسات مشجعة لهجرة العودة وذلك لتدارك معدلات البطالة الكبيرة التي خلفتها الأزمة وإعطاء الأولوية للعمال الاصليين. يشير الاقتصاديون من واقع أزمات قد سبقت أن المهاجرين هم ضحايا قاعدة "Last-In-First-Out" بمعنى أنهم آخر من يتم توظيفهم في سوق العمل وهم أول من يتم تسريحهم في حالة الأزمات، بالتالي ومن خلال هذا المقال سنحاول معالجة ظاهرة الهجرة الدولية أثناء الأزمات و تحديدا أزمة 2008 وذلك من خلال محاولة معرفة كيفية تأثير الأزمة المالية على الهجرة الدولية وعلى المهاجرين في سوق العمل؟ وهل اخر المهاجرين المشغلين هم اول من تضرر من هذه الازمة؟ وعليه فان الفرضية الاساسية للدراسة تضمنت تبني قاعدة LIFO. للإجابة على هذا الإشكال حاولنا التعرف على أثر الأزمة المالية على المهاجرين بصفة عامة وعلى مهاجري العمل بصفة خاصة، ثم قمنا بإجراء مقارنة ما بين أثرها على المهاجرين والعمال الأصليين من خلال متغير البطالة كما حاولنا التعرف على الأسباب التي تجعل من المهاجرين أول من يتأثر بالأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، هجرة العودة، الأزمة المالية، سوق العمل، البطالة.

Abstract:

The 2008's financial crisis has directly affected the labor markets in developed countries either by the dismissals or by declining in wages. This strong sudden change had an inevitable impact on the international migration flows, especially on migrants working in the labor markets of the affected countries, what has led to a decline of the legal migrants flows and to a continuous growing of the social tension between migrants and the native workers. This made most of immigration-attracting countries reconsidering their policies that encourage the return migration to rectify the high unemployment rates and give the priority to the native workers. According to the economists and from the fact of previous crises experiences; so migrants are victims of the rule « Last-In-First-Out », which means that migrants are the last to be employed in the labor market and the first to be laid off in a state of crisis.

So through this article we will try to address the phenomenon of the international migration during crises especially the 2008's crisis, by trying to understand how the financial crisis had affected on the national migration and the migrants in labor markets ?and if the last employed migrant is the first affected by the crisis ?

Therefore, the basic hypothesis of the study adopted the rule LIFO.

In order to answer this problematic, we tried to determine the impact of the financial crisis on immigrants in general, and on migrants workers in particular, than we compared between immigrants and native workers through the unemployment variable, as we also tried to recognize the reasons that make migrants the first to be affected by financial crises.

Keywords: *International migration, return migration, financial crisis, labor market, unemployment*

مقدمة:

تؤثر الازمات المالية و الاقتصادية دائما على الهجرة الدولية و سياساتها، فأزمة (1929-1933) تسببت في عودة كبيرة لمهاجري أمريكا اللاتينية من الو.م.أ كما تسببت في سياسات تقييدية للهجرة في العديد من الدول الصناعية مثل فرنسا و كندا. أزمة النفط 1973 هي الأخرى تسببت في تقييدات للعمال المهاجرين و ما يصاحبه من طلبات اللجوء و تنامي الهجرة غير الشرعية. و كنتيجة للأزمة الاسيوية (1997-1999) فان العديد من دول جنوب شرق اسيا تبنت سياسات تسعى لتفضيل العمالة المحلية على العمالة الأجنبية. أزمة روسيا أدت الى تدفقات الهجرة الخارجة وخصوصا هجرة الكفاءات.

أزمة 2008 أثرت هي الأخرى على الهجرة الدولية على أكثر من صعيد، حيث أثرت على سياسات الهجرة في كبريات الدول المستقبلية لها خصوصا في ول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"OCDE" و أثرت على وضعية المهاجرين في سوق العمل سواء بزيادة الحجم الساعي، انخفاض الأجور أو البطالة حيث فقد العديد من المهاجرين وظائفهم خصوصا في بعض القطاعات مثل قطاع البناء، الفنادق... الخ، كما بينت الفجوة في معدلات البطالة بين المهاجرين و المواطنين الأصليين أنهم الأكثر تأثرا بالأزمة و بالتالي و من خلال هذه الدراسة نحاول الاجابة على الاشكال الرئيسي التالي:

- لماذا يعتبر المهاجرون الأكثر تأثرا في سوق العمل أوقات الأزمات الاقتصادية؟ وهل يمكن القول أن أزمة 2008 رسخت لقاعدة "Last-In-First-Out" أي أن المهاجرين هم اخر من يتم توظيفهم في الأوقات العادية و أول من يتم تسريحهم أوقات الأزمات؟

وبالتالي نعتمد على قاعدة LIFO كفضية للدراسة و للإجابة على الاشكال الرئيسي قمنا بنقسيم المقال الى محورين حيث تناولنا في الجانب الأول اثار الأزمة على المهاجرين بصفة عامة حيث تطرقنا الى تدفقات الهجرة، الهجرة غير الشرعية، هجرة العودة، سياسات الهجرة و تحويلات المهاجرين. أما الجانب الثاني من الدراسة فقد ركزنا على أثار الأزمة على المهاجرين في سوق العمل مع مقارنة بينهم و بين السكان الأصليين على أساس متغير البطالة من أجل معرفة أهم الاسباب التي تجعلهم الأكثر تأثرا أوقات الأزمات.

المحور الأول: آثار الأزمة المالية على المهاجرين

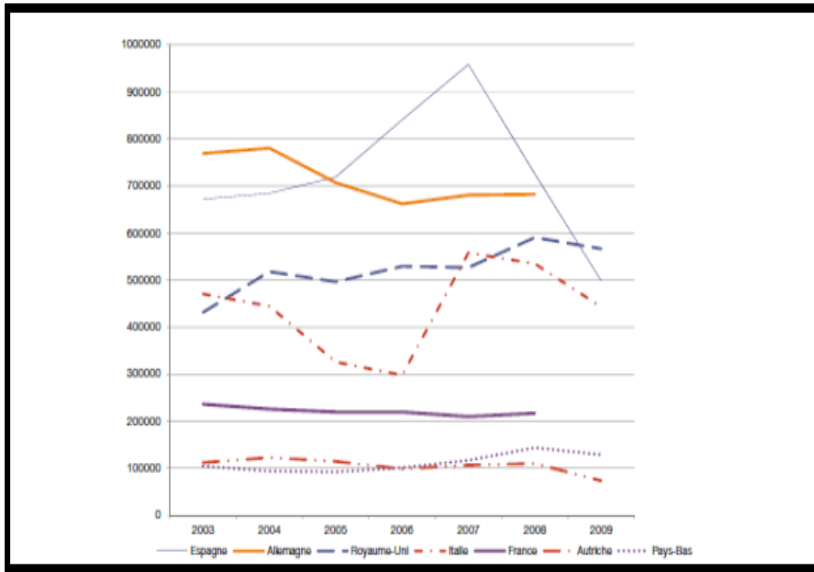
لقد كان للأزمة المالية أثر على الهجرة الدولية على أكثر من صعيد، حيث أثرت على تدفقات المهاجرين ، و مست سياسات الهجرة كما أثرت على الهجرة غير الشرعية و على وضعية المهاجرين في سوق العمل.

أولا: بالنسبة لتدفقات المهاجرين: و نظرا للضغط الذي خلفته الأزمة على كبريات الدول، خصوصا دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و بالنظر الى الغاية الأولى للهجرة و التي تتمثل في أغلب الأحيان على فرص أحسن للعمل من

أجل تحقيق دالة المنفعة و ذلك تبعا للنظرية النيوكلاسيكية و بالتالي فان السؤال المطروح: هل أثرت الأزمة على تدفقات المهاجرين بالتراجع؟

للإجابة على هذا السؤال قمنا بملاحظة لتطور تدفقات المهاجرين في بعض الدول كالمملكة المتحدة مثلا و التي انخفض فيها عدد طلبات الهجرة المقبولة في اطار تسجيل العمل منتقلا من 46600 سنة 2008 الى 21300 سنة 2009 بانخفاض قدر ب 54%¹. اسبانيا و التي تستقبل عدد كبير من المهاجرين من المغرب، أمريكا اللاتينية، رومانيا هي الأخرى شهدت انخفاضا في طلبات العمل المقبولة من 200000 سنة 2007 الى 13700 طلب سنة 2008². مع العلم أن هذا البلد يستم بخاصية الهجرة الموسمية . والشكل التالي يوضح آثار الأزمة على تدفقات الهجرة في بعض الدول

الشكل 1: تطور تدفقات الهجرة في أبرز دول الهجرة ما بين 2003-2009



Source : Eurostat ;traitement : centre d'analyse stratégique (CAS) et DSED-SGLL

يؤكد هذا الشكل أن الأزمة أثرت بشكل أكبر على المهاجرين في اسبانيا و التي بلغت درجة استقطابها للمهاجرين الذروة في 2007 لتشهد انخفاضا سريعا عقب ذلك

و هو الأمر نفسه بالنسبة لإيطاليا في حين شهدت بعض الدول استقرارا في نسب الوافدين إليها من المهاجرين مثل فرنسا.

ثانيا: بالنسبة للهجرة غير الشرعية: فقد تم تشديد الرقابة أكثر عليها الأمر الذي أدى إلى تراجعها في اسبانيا مثلا بنسبة 25,6%³. و بين مؤيد لفكرة تراجع هذا النوع من الهجرات إلا أن هناك من لاحظ العكس و اعتبر أنها في تزايد و ذلك عائد إلى: تشديد سياسات الهجرة و انخفاض من حصص المهاجرين و فرض القيود على استقبالهم أدى إلى فتح الباب أمام الهجرة غير النظامية بالإضافة إلى عامل آخر و هو اصرار المهاجرين الشرعيين على البقاء في الدول المهاجرة بالرغم من الصعوبات المعاشة و فقدانهم لوظائفهم و هذا ما مثل حافزا للهجرة و ان كانت غير شرعية⁴.

ثالثا: بالنسبة لهجرة العودة : فانه يمكن القول أن المهاجرين المستقرين في دول المهجر منذ فترة طويلة فانهم يعانون بنفس الشكل مثل السكان المحليين و بالتالي تقل نسبة احتمالهم للعودة و هذا عائد إلى اندماجهم، خلافا عن المهاجرين الجدد الذين يزيد احتمال عودتهم. و على العكس من المتوقع فان الأزمة لم ينتج عنها عودة كبيرة للمهاجرين، حيث أن أغلب المهاجرين يفضلون البقاء في الدول المستقبلية لأن الوضع في دول الصل ليس بأحسن منها. غير أنه كانت هناك هجرات للعودة طوعية في إطار برامج حكومية تحفيزية عن طريق تدعيمات مادية من أجل التشجيع على العودة مثل ما حدث في اسبانيا و الشيك⁵ و حسب منظمة الهجرة الدولية فقد كانت هناك زيادة في عدد مهاجرين العودة منتقلة من 18486 سنة 2008 إلى 19635 سنة 2009

رابعا: كان للأزمة المالية أثر على تحويلات المهاجرين أيضا و التي اتسمت هي الأخرى بالتراجع و هذا عائد إلى التراجع في الامكانيات المالية للمهاجرين بالإضافة إلى تبني خيار هجرة العودة من طرف بعض المهاجرين عقب الأزمة. و قد تراجعت فعليا منتقلة من 397 مليار دولار سنة 2008 إلى 290 مليار دولار سنة 2009 و هذا حسب تصريحات البنك الدولي⁶. و الجدول التالي يوضح تطور نسبة تحويلات المهاجرين من 2006 إلى 2009.

الجدول 1: تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية ما بين (2006-2009)
بالمليار دولار

2009	2008	2007	2006	
315.7	335.8	289.6	235.2	الدول النامية
85.7	86.1	71.3	57.6	شرق آسيا والمحيط الهادي
45.6	57.5	50.8	37.3	أوروبا وآسيا الوسطى
56.5	64.4	63.1	59.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
32.0	34.8	31.7	26.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
75.2	71.7	54.0	42.5	جنوب آسيا
20.7	21.3	18.7	12.6	جنوب صحراء أفريقيا
32.2	31.9	24.7	19.9	الدول ضعيفة الدخل
283.4	303.9	265.0	215.3	الدول متوسطة الدخل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي
<http://www.worldbank.org>⁷

حيث نلمس التراجع خصوصا ما بين سنتي 2008 و 2009 خصوصا متوسطة الدخل.

خامسا: و من ناحية سياسات الهجرة: فقد أثرت الأزمة المالية على سياسات الهجرة في الدول المستقبلية على أكثر من مستوى، من جهة تحديد الحصص و ذلك من أجل تقييد تدفقات المهاجرين مثلما هو الحال في إيطاليا مثلا و التي قامت بتحديد حصص المهاجرين المقبولين لسنة 2007 ب 170000 في حين تلقت 700000 طلب بفارق 530000 طلب مرفوض. هذه الحصص التي تراجعت في 2008 لتصل الى 150000، لتلغى سنة 2009 و يتم فقط قبول المهاجرين في قطاع الزراعة و

السياحة فقط. البرتغال هي الأخرى خفضت حصصها من 8600 مهاجر سنة 2008 الى 3800 مهاجر سنة 2009، أما اسبانيا فقد شهدت أبرز تخفيض لها و هذا ما رأيناه سابقا (أنظر الشكل 1)، حيث انخفضت الحصاة منتقلة من 15000 في سنة 2008 الى 900 سنة 2009. و نفس الشيء عرفته دول أخرى مثل إيرلندا، استراليا، كرواتيا، كندا.... الخ⁸

من جانب اخر مست سياسات الهجرة أيضا تراخيص الإقامة، حيث واجه المهاجرون المؤقتون صعوبة في تجديدها خصوصا بعد خسران وظائفهم، الا أن السويد مثلا منحت فرصة 3 أشهر لإيجاد عمل و الا سيتم سحب اقامتهم⁹.

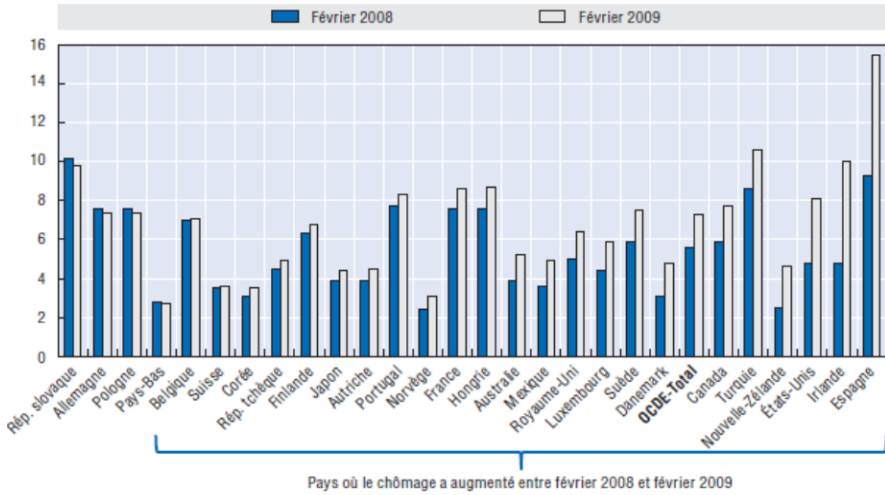
كذلك استهدفت سياسات الهجرة القائمة السنوية للوظائف التي تعاني الندرة و التي تم تقليصها و حذفها في بعض الدول، حيث تم حذف وظائف مثل الدهن، المساعدين الطبيين، المزارعين. كندا مثلا قامت بحذفها سنة 2009 و ذلك بإحلال قواعد أكثر صرامة في التوظيف، بالإضافة الى تشديد اختبار سوق العمل (labor test market) و ذلك من أجل اعطاء الأولوية في التوظيف للعمال المحليين حيث وجب التأكد من استحالتهم لشغل الوظائف المعروضة قبل توظيف عمال أجانب¹⁰. بالإضافة الى ذلك فقد تم تبني برامج للمساعدة على الهجرة الطوعية و ذلك بتقديم تحفيزات مالية للمهاجرين تساعدهم على العودة و هذا ما شهدته خصوصا اسبانيا¹¹.

المحور الثاني: أثر الأزمة المالية على هجرة العمل

لقد أثرت الأزمة المالية على معدلات البطالة في العالم حيث وصلت الى 10% في الو.م.أ سنة 2009 مرتفعة بقرابة 6% من 2007 الى 2010. نفس المعدل في منطقة الأورو منتقلة من 7,5% سنة 2007.

و عموما قدر اجمالي نسبة البطالة في منطقة OCDE 15 مليون بطل و أكبر نسبة للبطالة شهدتها اسبانيا بمعدل 15,5% لأنه البلد الذي اعتبر الأكثر تأثرا بالأزمة و الشكل التالي يوضح معدلات البطالة في الفترة ما بين 2008 و 2009¹²,

الشكل 2: معدل البطالة في بعض دول "OCDE" ما بين فيفري 2008 -فيفري 2009



2009

Source : OCDE Indicateurs économiques clés ; taux de chômage standardisé ; le lien <http://dx.doi.org/10.1787/636854751615>

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة البطالة سنة 2009 مقارنة ب 2008 و هذا في أغلب الدول غير أن الارتفاع الأكبر شهدته اسبانيا بمعدل فاق 15% سنة 2009.

من الجدير بالذكر أن الأزمة المالية كان لها أثر على قطاعات معينة في الاقتصاد حيث أن البعض منها توظف عدد كبير من المهاجرين حيث أنهم يتركزون بشكل أكبر في قطاع البناء، الزراعة، الصناعة، الفنادق، المطاعم، الصحة و الرعاية بالإضافة الى الخدمات و هذه القطاعات تأثرت بشكل كبير بالأزمة حيث كان بارزا تأثيرها في بعض الدول منذ بدايتها مثل اسبانيا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الوم.¹³

من جانب القطاعات فان قطاع البناء، الفنادق، المطاعم تعتبر أكثر حساسية لمعدلات البطالة وقت الأزمات اذا ما قارناه بقطاع الصحة، الرعاية و التربية و التي تعتبر أكثر أمانا. و ما يلاحظ أن المهاجرين يتركزون في القطاعات الأكثر حساسية

في فترات التراجع الاقتصادي، و مما سبق فانه من الطبيعي أن يختلف معدل البطالة من قطاع الى اخر، حيث بلغ في صفوف المهاجرين الأفارقة في قطاع البناء معدل 33% و هذا في اسبانيا سنة 2008، نفس الشيء في كندا و التي تراجع فيها التوظيف في هذا القطاع. و الجدول التالي يوضح عدد الوظائف التي تم فقدها حسب القطاعات خلال سنة 2009¹⁴

الجدول 2: عدد الوظائف حسب القطاعات الاقتصادية في الوم. أ سنة 2009

عدد الوظائف الضائعة	القطاع
900000	قطاع البناء
790000	قطاع الصناعات المصنعة
522000	التجارة بالتجزئة
150000	الخدمات المالية

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات OCDE

و يختلف الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة و التي شهدت التراجع الأكبر في قطاع الخدمات و المالية و فرنسا في قطاع الزراعة و صناعة السيارات و التي اعتبرت من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة. هذا و قد بقيت القطاعات الأخرى مثل الصحة و التعليم في طلب مستمر للكفاءات المهاجرة.

اجمالا فان معدل البطالة في صفوف المهاجرين ارتفع بشكل كبير في كل دول OCDE حيث بلغ عدد المهاجرين البطالين في الوم. أ مثلا ب 1,2 مليون بطل مرتفعا من 4,3% سنة 2007 الى 9,7% سنة 2009.

إذا ما قارنا معدلات البطالة ما بين المهاجرين و السكان الأصليين فان هناك دائما فجوة لصالح المواطنين الأصليين فمثلا في فرنسا بلغ معدل البطالة في صفوف المهاجرين 18,5% مقابل 9% من الفرنسيين و هذا سنة 2009، أما في اسبانيا فان كل مهاجر من 4 في حالة بطالة بنسبة 28% مقابل 15% لغير المهاجرين¹⁵

و الجدول التالي يوضح الفجوة في معدل البطالة ما بين السكان الأصليين و المهاجرين في دول مختارة

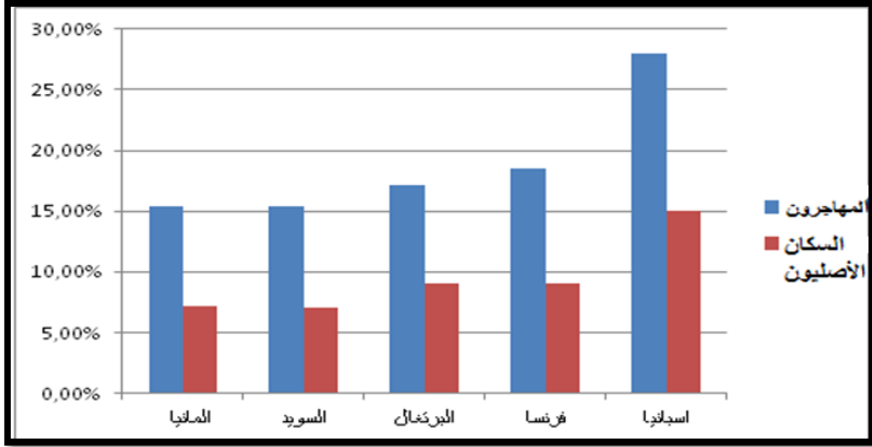
جدول 3: مقارنة في معدلات البطالة ما بين السكان الأصليين و المهاجرين ما بين 2009 و 2010

البلد	الجنس	معدل البطالة 2009	معدل البطالة 2010
		السكان المهاجرين	السكان الأصليين
ايرلندا	الإجمالي	11.2	13.0
	ذكر	14.4	16.5
	أنثى	7.2	8.8
اسبانيا	الإجمالي	16.0	18.1
	ذكر	15.1	17.3
	أنثى	17.1	19.1
المملكة المتحدة	الإجمالي	7.5	7.8
	ذكر	8.7	8.8
	أنثى	6.1	6.6

Source : OECD , Key statistics on migration in OECD countries, Labour market outcomes of migrants (2008-2010) ; <http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls/> Une base

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة و بوضوح أن معدلات البطالة مرتفعة دائماً في صفوف المهاجرين مقارنة بالسكان و هذه الفجوة تميل الى الزيادة سنة 2010. و هذا ما يؤكد أن المهاجرين هم أكثر عرضة لخسران وظائفهم و الشكل التالي يوضح يؤكد فجوة البطالة ما بينهما .

الشكل 3: مقارنة معدلات البطالة بين المهاجرين و السكان الأصليين 2009



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE 2009

- و يمكن تفسير تأثر المهاجرين أثناء الأزمات أكثر ب:
- باعتبار أنهم يشتغلون في قطاعات تعتبر أكثر حساسية للدورات الاقتصادية.
 - يمثلون المحور الأساسي للتسريح الاختياري.
 - يقبلون العمل بعقود توظيف غير ائنة ووظائف مؤقتة مما يجعلهم أول من يسرّح في فترات التراجع الاقتصادي¹⁶.

خلاصة:

لقد أدت الأزمة المالية الى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي و بالتالي على أسواق العمل الدولية، و يعتبر المهاجرون من بين العمال الأكثر تأثراً بالتراجع الاقتصادي و هذا لعدة أسباب من بينها طبيعة عقود العمل التي يقبلون العمل فيها و كذلك قبولهم بوظائف يرفض العمل المحليون شغلها مثلما يسمى ب (3D JOBS) بالإضافة الى عمل في قطاعات تعتبر أكثر حساسية للدورات الاقتصادية و من خلال هذه الدراسة خلصنا الى النتائج التالية :

- يعتبر المهاجرون أول من يتأثر بالأزمة المالية و بالتالي يمكن تأكيد فرضية أنهم دائما ضحايا قاعدة LIFO أوقات الأزمات.
- من بين أهم الأسباب التي تؤدي بالمهاجرين الى خسارة وظائفهم أوقات الأزمات هو تركيزهم في أنشطة و قطاعات تعتبر أكثر حساسية للأزمات الاقتصادية منها قطاع البناء، الخدمات، الفنادق، المطاعم و قطاعات أخرى عكس بعض القطاعات و التي بالرغم من الأزمة بقي الطلب على العمالة المهاجرة متواصلا لما يميزها من كفاءة مثل قطاع الصحة و قطاع التعليم.
- يقبل المهاجرون العمل بعقود عمل مؤقتة و غير امنة و ذلك لأنهم يمثلون تكلفة أقل بالنسبة لمن يوظفهم ما يجعلهم عرضة للطرده متى شاؤوا.
- أغلب الدول تبنت سياسات تقييدية هدفت في أغلبها الى تخفيض حجم تدفقات المهاجرين الوافدين اليها و ذلك بغية ضبط سوق العمل المحلي و كذلك تم تبني سياسات تشجع على عودة المهاجرين الى أوطانهم مثلما هو الحال بالنسبة لإسبانيا و ذلك عن طريق تحفيزات مالية تدفع في شطرين، الشطر الأول في اسبانيا و الثاني بمجرد العودة مع التعهد بعدم العودة قبل 3 سنوات.
- يعتبر المهاجرون ضحايا تمييز عنصري وهذا ما أثبتته المظاهرات التي حدثت في بريطانيا مثلا و المناهضة لوجود المهاجرين و رافعي لافتات تطالب بأحقية الشعب البريطاني في التوظيف "British jobs for british citizens" ما يفرض ضغطا على الحكومات يجعل من المهاجرين صمام أمان يجعلهم أول من يضحي بهم في فترة الأزمات.

المراجع :

1. Jean-Christophe Dumont ; Jean-Pierre Garson /la crise et son impact sur les migrations et l'emplois des immigrés / P : 292/ référence publiée sur le site :www.iemed.org/anuari/2010/f/articles/Dumont_Garson_crise_fr.pdf/ consulté le 29-07-2015
2. Migration internationale :quelle ligne de conduite adoptée à la suite de la crise ? Synthèse OCDE . Juin 2009 P 2
3. L'impact de la crise économique mondiale sur les migrations en Europe/P : 12

4. Jobst Koehler, Frank Laczko, Christine Aghazarm, Julia Schad/Migration and the economic crisis in the European Union implications for policy / IOM P:16
5. J .Koehler ; F.Laczko ;C.Aghazarm ; J.Schad(département de politique et de recherche ,OIM) / la migration et la crise économique dans l'union européenne : implications au niveau de la politique/ étude thématique de L'OIM Page 27
6. Sanket Mohapatra and Dilip Ratha/the impact of the global financial crisis on migration and remittances/ siteresources.worldbank.org/.../Resources/C17TDAT_297-320.pdf/ page 297/ consulté le 30-12-2016
7. <http://www.worldbank.org>
8. J.Koehler, F. Laczko, C.Aghazarm, J.Schad, Département de Politique et de Recherche, OIM /ETUDE THEMATIQUE DE L'OIM La migration et la crise économique dans l'Union européenne : implications au niveau de la politique/ p :16
9. Perspectives des migrations internationales SOPEMI 2009/ (OCDE)
10. Quelle ligne de conduite adopter suite à la crise, pour les migrations internationale/ l'économie des migrations/ Accueillir N 251/ septembre 2009/ http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/47/251/p059_062.pdf/
11. Perspectives des migrations internationales SOPEMI 2009/ (OCDE)/ Op.Cit p 46
12. perspectives des migrations internationales (OCDE) /SOPEMI 2009 ; Thème spécial : Gérer les migrations au-delà de la crise P :18
13. PatricTaran/ The impact of the financial crisis on migrant workers/ILO/17th OSCE Economic and environmental forum /2009
14. L'impact de la crise économique mondiale sur les migrations en Europe/ Op.Cit/ P13
15. perspectives des migrations internationales (OCDE) /SOPEMI 2009 / Op.Cit p 18
16. Rabaa Chibat / Migration du Sud-Méditerranée vers le nord : flux et facteurs de la migration/article publié sur la revue : « Abdelmalek Sayad ; migrations et mondialisation »/ CRASC ; page 144
17. [http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls /](http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls/)